استراتيجية إنتاج الدواجن فى التسعينات

د . سعيد حافظ عبد الرحمن
معهد بحوث الاقتصاد الزراعى
مركز البحوث الزراعية

• تقـــديم •

تعتبر الدواجن من أهم وأرخص مصادر البروتين الحيوانى ، وإحدى الدعائم الرئيسية التى يقوم عليها الإنتاج الحيوانى فى مصر . وبسبب أهمية هذه الصناعة ، وبصفة خاصة فى ظل النقص الحادث فى إنتاج اللحوم الحمراء ، دأبت الحكومة منذ وقت طويل على دعم وتشجيع هذه الصناعة ، حيث لعب معهد بحوث الإنتاج الحيوانى بمركز البحوث الزراعية دورا حيويا فى هذا المجال ، وذلك باستنباط السلالات عالية الإنتاج التى تلائم ظروف القرية المصرية ، وتوزيعها على المربين فى القرية والمدينة على حد سواء ، غير أنه نتيجة للمشاكل والصعوبات التى اكتنفت إنتاج الدواجن فى القرية ، سواء فيما يتعلق بنوعيتها أو البيئة والخدمات المحيطة بها والتى يصعب معها الارتفاع بالإنتاج الداجنى فى القرية المصرية إلى المستويات التى تتفق مع معدلات الطلب المتزايدة على الإنتاج الحيوانى بصفة عامة ، والداجنى بصفة خاصة ، اتجهت الحكومة إلى انشاء المؤسسة العامة للدواجن فى عام ١٩٦٣ / ٦٤ بهدف تطوير صناعة الدواجن وتوفيرها للمستهلك بأسعار مناسبة ، ومن ثمَّ أصبحت هناك ثلاثة قطاعات رئيسية تعمل فى مجال هذه الصناعة ، وهى : القطاع الريفى ، والقطاع الخاص ، والقطاع العام . وكان نتيجة للعائد السريع المجزى الذى حققته هذه الصناعة فى ذلك الوقت ، أن حدث ذلك التوسع الهائل الذى شهدته تلك

الفلاحة (١٩٩٠) مجلد ٧٠ ، ص ١٧٩ ـ ١٩٣ .

الصناعة فى فترتى السبعينات والثمانينات ، وبعد أن كانت القرية تنتج نحو ٩٠ ٪ من جملة إنتاج البيض ، ونحو ٨٠ ٪ من جملة إنتاج بدارى اللحم ، أصبحت تنتج حاليا نحو ٣٥٪ من جملة إنتاج البيض ، ونحو ٢٥ ٪ من جملة إنتاج بدارى اللحم ، إلا أن تلك التغيرات التى حدثت فى هيكل صناعة الدواجن قد تلازمت مع التغيرات الأخرى التى طرأت على السياسة الاقتصادية العامة للدولة فى بداية الثمانينات ، والتى تمثلت فى رفع الدعم عن الأذرة الصفراء المستوردة التى يغطى نحو ٥٠ ٪ من جملة تكلفتها . وقد ترتب على هذا الوضع ظهور عدد من المشاكل والصعوبات التى لم تكن فى الحسبان بالنسبة للحكومة ولمنتجى الدواجن على حد سواء ، ومن أهمها الارتفاع الكبير الذى طرأ على تكلفة إنتاج الدواجن ، فى نفس الوقت الذى انخفضت فيه أسعار الدواجن فى السوق المحلية بسبب زيادة المعروض منها كنتيجة طبيعية للزيادة الكبيرة التى حدثت فى أعداد مزارع الدواجن وطاقتها التشغيلية ، فضلا عن عدم قدرة المنتج على تنظيم تسويقها ، وتلك عوامل مجتمعة قد ترتب عليها انخفاض العائد الذى كان متوقعا أن يحصل عليه منتجو الدواجن ، ومن ثمَّ ضعفت قدرتهم على سداد القروض المستحقة عليهم طرف بنوك التنمية والائتمان الزراعى ، وتوقفت الكثير من هذه المزارع عن العمل فى الآونة الأخيرة ، وهو الأمر الذى يهدد بانهيار تلك الصناعة وضياع جانب كبير من موارد الدولة التى أنفقتها فى سبيل النهوض بهذه الصناعة ، التى أصبحت تشكل أهم مجالات الاستثمار فى القطاع الزراعى فى مصر .

• مجال البحث وطرق الدراسة •

وتهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الوضع الراهن لصناعة الدواجن فى مصر ، وتحليل الصعوبات والمشاكل التى تعترض هذه الصناعة ، واقتراح بعض الحلول المناسبة لمواجهة تلك الصعوبات فى ضوء المتغيرات المحلية والعالمية المتوقعة خلال فترة التسعينات .

• النتائج والمناقشة •

التكاليف والعائد المحققان فى مشروعات تسمين الدواجن :

يتضح من دراسة جدول (١) أن متوسط تكلفة إنتاج الرأس الواحدة من الدواجن

جـــدول (١)

التكاليف والايرادات وصافى العائد ومعدل العائد على الاستثمار للرأس الواحدة فى مشروعات القطاع الخاص لتسمين الدواجن عام ١٩٨٩

رقم	البيـــان	الوحدة	وفقا للاسعار والتكاليف السائدة خلال شهر يونيو (العمر بالاسبوع) ٦ أسابيع	٧ أسابيع	٨ أسابيع	المتوسط	وفقا للاسعار والتكاليف السائدة خلال شهر نوفمبر (العمر بالاسبوع) ٦ أسابيع	٧ أسابيع	٨ أسابيع	المتوسط
١	سعر شراء الكتكوت عمر يوم	جنيه	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٠	٠,٦٠
٢	التكاليف الخاصة بعنابر التسمين للكتكوت(١)	جنيه	٠,٦٨	٠,٦٨	٠,٦٨	٠,٦٨	٠,٦٨	٠,٦٨	٠,٦٨	٠,٦٨
٣	التكاليف الخاصة بالتغذية للكتكوت(٢)	جنيه	١,٣٩	١,٨٣	٢,٣٠	١,٨٤	١,٦٥	٢,١٧	٢,٧٢	٢,١٨
٤	ما يخص الرأس الواحدة من الخسائر الناتجة عن النفوق(٣)	جنيه	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٤	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٥	٠,١٥
٥	جملة التكاليف للرأس	جنيه	٢,٨١	٣,٢٥	٣,٧٢	٣,٢٦	٣,٠٨	٣,٦٠	٤,١٦	٣,٦١
٦	متوسط وزن الرأس عند التسويق(٤)	كجم	١,١٨	١,٤٧	١,٧٥	١,٤٧	١,١٨	١,٤٧	١,٧٥	١,٤٧
٧	جملة الايراد المحقق للرأس الواحدة / دورة(٥)	جنيه	٢,٨٣	٣,٥٢	٤,٢٠	٣,٥٢	٤,٠٢	٤,٩٨	٥,٩٥	٤,٩٨
٨	صافى العائد المحقق للرأس الواحدة / دورة	جنيه	٠,٠٢	٠,٢٧	٠,٤٨	٠,٢٦	٠,٩٤	١,٣٨	١,٧٩	١,٣٧
٩	٪ لمعدل العائد على الاستثمار للرأس / دورة	٪	٠,٧١	٨,٣٢	١٢,٩٠	٧,٣١	٣٠,٥٢	٣٨,٣٣	٤٣,٠٧	٣٧,٣١
١٠	٪ لمعدل العائد على الاستثمار للرأس / سنة(٦)	٪	٢,٨٤	٣٣,٣٨	٥١,٦٠	٢٩,٢٤	١٢٢,٠٨	١٥٣,٣٢	٢٧٢,٢٨	١٤٩,٣٢

(١) تشمل هذه التكاليف ٠,١٤ جنيها كهرباء ووقود ومياه وصيانة ، ٠,٠٩ جنيها تحصينات ، ١٢٥ جنيها أدوية ومطهرات ، ٠,٢١ جنيها عمالة واشراف ، ٠,١ جنيها اهلاك ، ٠,٠٤ جنيها أعباء قروض تشغيل ، وذلك من واقع البيانات المتوفرة لدى ادارة التنمية الريفية بقطاع التنمية والاستثمار بالبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى (مذكرة معروضة على الادارة العليا فى شهر يناير ١٩٨٩)

(٢) محسوبة على أساس المعدلات النمطية للتغذية المستخدمة فى مزارع بدارى التسمين وفقا لأسعار العلف التى كانت سائدة فى شهر يونيو ١٩٨٩ والتى بلغت للطن من العلف البادىء نحو ٧٠٠ جنيه ، والعلف النامى والناهى نحو ٦٣٠ جنيها للطن ، وكذلك أسعار العلف التى كانت سائدة خلال شهر نوفمبر ١٩٨٩ والتى بلغت للعلف البادىء نحو ٨٠٠ جنيه للطن ، والعلف النامى والناهى نحو ٧٥٠ جنيها للطن .

(٣) قدرت الخسائر الناتجة عن النفوق وفقا لتكلفة شراء وتغذية الكتكوت حتى عمر ٦ اسبوع ، ووفقا لأقصى نسبة نفوق عادية والتى تبلغ نحو ٥٪ ، حيث وزعت تلك التكاليف على الكتاكيت الباقية بعد استبعاد نسبة النفوق .

(٤) وفقا للمعدلات القياسية للنمو واستهلاك العليقة .

(٥) حسبت وفقا لاسعار الدواجن الحية تسليم المزرعة التى كانت سائدة خلال شهر يونيو ١٩٨٩ والتى بلغت نحو ٢,٤٠ جنيها / كجم ، وكذلك التى كانت سائدة خلال شهر نوفمبر ١٩٨٩ والتى بلغت نحو ٣,٤٠ جنيها / كجم .

(٦) قدر متوسط عدد دورات التسمين فى العام بنحو ٤ دورات .

الحية التى يصل متوسط وزنها نحو ١,١٨١ كيلو جراما فى مزارع القطاع الخاص عند عمر ستة أسابيع يبلغ نحو ٢,٨١ جنيها وفقا للتكاليف الفعلية لأعلاف الدواجن التى كانت سائدة خلال شهر يونيو عام ١٩٨٩ ، والتى بلغت نحو ٧٠٠ جنيه للطن من العلف البادىء ، ونحو ٦٣٠ جنيها للطن من العلف النامى والناهى ، بينما بلغت تلك التكاليف عند عمر سبعة ، وثمانية أسابيع نحو ٣,٢٥ ، ٣,٧٢ جنيها لكل منها ، على الترتيب ، خلال نفس الفترة ، غير أن الارتفاع الكبير الذى حدث مؤخرا فى أسعار العلف والذى وصل فيه سعر الطن إلى نحو ٨٠٠ جنيه من العلف البادىء ، ونحو ٧٥٠ جنيها من العلف النامى والناهى ، قد أدى إلى ارتفاع متوسط تكلفة انتاج الرأس الواحدة من الدواجن الحية عند أعمار التسمين المشار إليها لتصل إلى نحو ٣,٠٨ ، ٣,٦٠ ، ٤,١٦ جنيها لكل منهم ، على الترتيب .

أما بالنسبة لمتوسط صافى العائد للرأس الواحدة من الدواجن الحية فى الدورة عند أعمار ستة ، وسبعة ، وثمانية أسابيع فقد بلغ نحو ٠,٠٢ ، ٠,٢٧ ، ٠,٤٨ جنيها لكل منهم على الترتيب وفقا لمتوسط سعر المنتج للدواجن الحية بعنابر التسمين الذى كان سائدا خلال شهر يونيو من عام ١٩٨٩ والبالغ نحو ٢,٤٠ جنيها / كجم ، وهو ما يعنى أن معدل العائد على الاستثمار للرأس الواحدة فى الدورة عند تلك الأعمار يقدر بنحو ٠,٧١ ، ٨,٣٢ ، ١٢,٩ ٪ لكل منهم ، على الترتيب . غير أن هذا العائد قد ارتفع بدرجة ملحوظة نتيجة للزيادة الكبيرة التى حدثت فى أسعار تلك الدواجن منذ شهر نوفمبر عام ١٩٨٩ والتى وصلت إلى نحو ٣,٤٠ جنيها / كجم تسليم المزرعة حيث بلغ متوسط صافى العائد للرأس الواحدة فى الدورة عند أعمار التسمين المشار إليها نحو ٠,٩٤ ، ١,٣٨ ، ١,٧٩ جنيها لكل منهم ، على الترتيب ، وهو ما يعنى أن معدل العائد على الاستثمار للرأس الواحدة فى الدورة عند تلك الأعمار قد بلغ نحو ٣٠,٥٢ ، ٣٨,٣٣ ، ٤٣,٠٧ ٪ لكل منهم على الترتيب .

ويتضح من ذلك أن الأسعار السائدة فى السوق ، والتى تعكسها قوى العرض والطلب ، لها انعكاساتها الواضحة على صافى العائد الذى يمكن أن يحققه المنتجون فى مشروعات تسمين الدواجن ، ومن ثمَّ على قدرة هؤلاء المنتجين فى الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليهم لبنوك التنمية والائتمان الزراعى .

وبافتراض أن متوسط عدد عنابر التسمين فى المزرعة الواحدة هو اثنان من العنابر ، وأن المنتج سوف يقوم بتنظيم تسويق انتاجه من بدارى اللحم بدءا من عمر ستة أسابيع وحتى

عمر ثمانية أسابيع على النحو الموضح فى جدول (٢) ، أى فى خلال دورة تسويقية تبلغ نحو ١٤ يوما ، وبمعنى أن المنتج سوف يقوم بتسويق نحو ٣٣٩ رأسا من الدواجن أو ما يمثل نحو ٧,١٤ ٪ من جملة انتاج العنبر الواحد ، فإن متوسط العائد المتوقع أن يحققه المنتج من أربع دورات تسمين فى العام فى ظل الأسعار التى كانت سائدة فى السوق فى خلال شهرى يونيو ونوفمبر عام ١٩٨٩ والتى بلغت نحو ٢,٤٠ ، ٣,٤٠ جنيه / كجم فى كل من الفترتين ، على الترتيب ، يقدر بنحو ١١٠٠١,٩٢ ، ٥٣٨١٠,٩٦ جنيها لكل منهم ، على الترتيب . وباعتبار أن قرض الإنشاء للعنبر الواحد يقدر فى المتوسط بنحو ٣٥ ألف جنيه أو ما يمثل نحو ٧٥ ٪ من متوسط تكلفة الإنشاء ، وأن مدة هذا القرض تبلغ نحو ٥ سنوات ، بخلاف السنة الممنوحة كفترة سماح فإن جملة قسط القرض وفائدته المستحقة فى السنة الثانية لمزرعة مكونة من عنبرين سوف يبلغ نحو ١٩٦٠٠ جنيه فى حالة الفائدة المدعمة على القرض ، ونحو ٢٤٥٠٠ جنيه فى حالة الفائدة غير المدعمة على القرض ، وهو ما يعنى أن صافى عائد التشغيل السنوى الذى يمكن أن يحققه المنتج لن يكون كافيا لتغطية الأعباء الخاصة بقرض الإنشاء فى ظل الأسعار المنخفضة للدواجن الحية التى كانت سائدة فى السوق خلال شهر يونيو والتى تبلغ نحو ٢,٤٠ جنيها / كجم سواء كان ذلك القرض بفائدة مدعمة أو غير مدعمة ، غير أنه مع تحسن تلك الأسعار فإن عائد التشغيل سوف يكون كافيا لتغطية تلك الأعباء وتحقيق فائض مناسب للمنتج يمكّنه من مواجهة التزماته العائلية عند تشغيل تلك العنابر لدورتين تسمين على الأقل فى العام ، سواء كان قرض الإنشاء بفائدة مدعمة أو غير مدعمة ، وأن هذا العائد سوف يزداد بدرجة ملحوظة مع زيادة عدد دورات التسمين لتلك العنابر كما هو موضح فى جدول (٣) . وهو ما يشير إلى أن الأسعار السائدة فى السوق والتى تعكسها قوى العرض والطلب لها انعكاساتها الواضحة على صافى العائد الذى يمكن أن يحققه المنتج فى مشروعات تسمين الدواجن ، ومن ثمَّ على قدرة تلك المشروعات على الوفاء بالتزماتها قِبل بنوك التنمية والائتمان الزراعى .

الهوامش التسويقية فى مشروعات تسمين الدواجن :-

يشير اصطلاح الهامش التسويقى إلى الفرق بين السعر الذى يحصل عليه المنتج والسعر الذى يدفعه المستهلك النهائى لما ينتجه هذا المنتج ، ويشتمل هذا الهامش على تكاليف الخدمات والعمليات التسويقية المختلفة كالنقل والتجهيز والتعبئة وغيرها ، مضافا إليها أرباح الوسطاء الذين يتداولون تلك السلعة من مناطق إنتاجها إلى مناطق استهلاكها .

ويتضح من دراسة الهامش التسويقى للدواجن الحية فى سوقى باب اللوق والناصرية

جـــدول (٢)

صافى العائد ومعدل العائد على الاستثمار لدورة تسمين الدواجن على مستوى العنبر بمشروعات القطاع الخاص فى عام ١٩٨٩

العمر عند التسويق (يوم)	وزن الرأس (كجم)	العدد المسوق للعنبر فى الدورة	اجمالى التكلفة للأعداد المسوقة للعنبر بالجنيه		اجمالى الايرادات للاعداد المسوقة للعنبر بالجنيه		صافى العائد للعنبر فى الدورة بالجنيه	
			(١)	(٢)	٣	(٤)	(٣-١)	(٤-٢)
٤٣	١,٢٢٠	٣٣٩	٩٧١,٩١	١٠٦٦,٨٣	٩٩٢,٥٩	١٤٠٦,١٧	٢٠,٦٨	٣٣٩,٣٤
٤٤	١,٢٥٩	٣٣٩	٩٩٠,٩٠	١٠٨٩,٥٥	١٠٢٤,٣٢	١٤٥١,١٢	٣٣,٤٢	٣٦١,٥٧
٤٥	١,٢٩٨	٣٣٩	١٠٠٩,٨٨	١١١٢,٢٦	١٠٥٦,٠٥	١٤٩٦,٠٧	٤٦,١٧	٣٨٣,٨١
٤٦	١,٣٣٧	٣٣٩	١٠٢٨,٨٧	١١٣٤,٦٣	١٠٨٧,٧٨	١٥٤١,٠٣	٥٨,٩١	٤٠٦,٤٠
٤٧	١,٣٧٦	٣٣٩	١٠٤٧,٨٥	١١٥٧,٣٥	١١١٩,٥١	١٥٨٥,٩٨	٧١,٦٦	٤٢٨,٦٣
٤٨	١,٤١٥	٣٣٩	١٠٦٦,٨٣	١١٨٠,٠٦	١١٥١,٢٤	١٦٣٠,٩٣	٨٤,٤١	٤٥٠,٨٧
٤٩	١,٤٦٥	٣٣٩	١١٠٠,٧٣	١٢٢٠,٤٠	١١٩١,٩٢	١٦٨٨,٥٦	٩١,١٩	٤٦٨,١٦
٥٠	١,٥٠٦	٣٣٩	١١٢١,٧٥	١٢٤٥,٤٩	١٢٢٥,٢٨	١٧٣٥,٨٢	١٠٣,٥٣	٤٩٠,٣٣
٥١	١,٥٤٧	٣٣٩	١١٤٣,١١	١٢٧٠,٩١	١٢٥٨,٦٤	١٧٨٣,٠٧	١١٥,٥٣	٥١٢,١٦
٥٢	١,٥٨٨	٣٣٩	١١٦٤,١٣	١٢٩٥,٩٩	١٢٩٢,٠٠	١٨٣٠,٣٣	١٢٧,٨٧	٥٣٤,٣٤
٥٣	١,٦٢٩	٣٤٠	١١٨٨,٦٤	١٣٢٤,٩٨	١٣٢٩,٢٦	١٨٨٣,١٢	١٤٠,٦٢	٥٥٨,١٤
٥٤	١,٦٧٠	٣٤٠	١٢١٠,٠٦	١٣٥٠,١٤	١٣٦٢,٧٣	١٩٣٠,٥٢	١٥٢,٦٧	٥٨٠,٣٨
٥٥	١,٧١١	٣٤٠	١٢٣١,١٤	١٣٧٥,٦٤	١٣٩٦,١٨	١٩٧٧,٩٢	١٦٥,٠٤	٦٠٢,٢٨
٥٦	١,٧٥٠	٣٤٠	١٢٦٤,٤٦	١٤١٣,٠٠	١٤٢٨,٠٠	٢٠٢٣,٠٠	١٦٣,٥٤	٦٠٩,٩٦
الاجمالى		٤٧٥٠	١٥٥٤٠,٢٦	١٧٢٣٧,٢٧			١٣٧٥,٢٤	٦٧٢٦,٣٧
٪ لمعدل العائد على الاستثمار							٨,٨٥٪	٣٩,٠٢٪

(١) حسبت على أساس أسعار العلف النامى والناهى البالغ نحو ٦٣٠ جنيها للطن .

(٢) حسبت على أساس أسعار العلف النامى والناهى البالغ نحو ٧٥٠ جنيها للطن .

(٣) حسبت على أساس متوسط أسعار الدواجن الحية البالغة نحو ٢,٤٠ جنيها للكيلو جرام .

(٤) حسبت على أساس متوسط أسعار الدواجن الحية البالغة نحو ٣,٤٠ جنيها للكيلو جرام .

جـــدول (٣)

الأعباء الخاصة بقروض الإنشاء وصافى عائد التشغيل لمزارع مختلفة الأحجام
فى مشروعات القطاع الخاص لتسمين الدواجن عام ١٩٨٩

البيـــان	قيمة الاعباء الخاصة بقروض الانشاء المستحقة فى بداية السنة الثانية من القرض (بالجنيه)		صافى عائد التشغيل السنوى (بالجنيه)	
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
ـ عنبر واحد ودورة تسمين واحدة	٩٨٠٠	١٢٢٥٠	١٣٧٥,٢٤	٦٧٢٦,٣٧
ـ عنبر واحد ودورتان تسمين	٩٨٠٠	١٢٢٥٠	٢٧٥٠,٤٨	١٣٤٥٢,٧٤
ـ عنبر واحد وأربع دورات تسمين	٩٨٠٠	١٢٢٥٠	٥٥٠٠,٩٦	٢٦٩٠٥,٤٨
ـ عنبران ودورتان تسمين	١٩٦٠٠	٢٤٥٠٠	٥٥٠٠,٩٦	٢٦٩٠٥,٤٨
ـ عنبران وأربع دورات تسمين	١٩٦٠٠	٢٤٥٠٠	١١٠٠١,٩٢	٥٣٨١٠,٩٦

(١) محسوبة على أساس أن متوسط قيمة قرض الإنشاء للعنبر الواحد تبلغ نحو ٣٥٠٠٠ جنيه ، وأن هذا القرض مدته ٥ سنوات بخلاف السنة المقررة كفترة سماح بفائدة سنوية مدعمة تبلغ نحو ٨ ٪ .

(٢) محسوبة على أساس ان متوسط قيمة قرض الإنشاء للعنبر الواحد تبلغ نحو ٣٥٠٠٠ جنيه ، وأن هذا القرض مدته ٥ سنوات بخلاف السنة المقررة كفترة سماح بفائدة سنوية غير مدعمة تبلغ نحو ١٥ ٪ .

(٣) محسوب على أساس متوسط تكلفة العلف البالغ نحو ٦٣٠ جنيها للطن ، ومتوسط أسعار الدواجن الحية البالغة نحو ٢,٤ جنيه للكيلو جرام .

(٤) محسوب على أساس متوسط تكلفة العلف البالغ نحو ٧٥٠ جنيها للطن ، ومتوسط أسعار الدواجن الحية البالغة نحو ٣,٤ جنيه للكيلو جرام .

التابعين لأحياء عابدين والسيدة زينب بمحافظة القاهرة خلال شهر نوفمبر عام ١٩٨٩ ، أن هذا الهامش قد اختلف بين هذين السوقين رغم عدم تجاوز المسافة بينهما عن اثنين من الكيلو مترات ، حيث بلغ نحو ٠,٢٠ جنيها فى سوق الناصرية ، ونحو ٠,٦٠ جنيها فى سوق باب اللوق ، ٠,٤٠ جنيها فى الجمعية التعاونية لمنتجى الدواجن بباب اللوق ، وذلك للكيلوجرام من الدواجن الحية ، أى ما يمثل ٥,٥٦ ، ١٥ ، ١٠,٥٢ ٪ لكل منهم على الترتيب من متوسط سعر المستهلك وفقا لأسعار الدواجن الحية التى كانت سائدة فى هذه

الأسواق ، والتى بلغت نحو ٣,٦٠ ، ٤,٠٠ ، ٣,٨٠ جنيها / كجم لكل منهم على الترتيب خلال تلك الفترة .

وباعتبار أن وزن الدواجن المذبوحة يمثل فى المتوسط نحو ٧٠ ٪ من الوزن الحى للدواجن ، وأن تاجر التجزئة يحصل فى المتوسط على نحو ٠,٢٠ جنيها فى الدجاجة الواحدة نظير عمليات الذبح والتنظيف ، فإن الهامش التسويقى للدواجن المذبوحة فى أسواق الناصرية ، وباب اللوق ، والجمعية التعاونية لمنتجى الدواجن يمكن أن يقدَّر وفقا لتلك الاعتبارات بنحو ٠,٤٩ ، ١,٠٦ ، ٠,٧٨ جنيها لكل منهم على الترتيب ، أو ما يمثل نحو ٩,١٨ ، ١٧,٩٤ ، ١٣,٨٥ ٪ لكل منهم على الترتيب من متوسط سعر الكيلو جرام للدواجن المذبوحة فى هذه الأسواق والذى يبلغ نحو ٥,٣٤ ، ٥,٩١ ، ٥,٦٣ جنيها لكل منهم على الترتيب ، وهو ما يشير إلى ارتفاع الهامش التسويقى للدواجن المذبوحة فى القطاع الخاص .

أما بالنسبة للدواجن المذبوحة التى تنتجها الشركة العامة للدواجن والتى يتم عرضها على المستهلكين من خلال شركات النيل والأهرام للمجمعات الاستهلاكية فقد بلغ الهامش التسويقى المقدر لتلك الدواجن نحو ٠,٣٥ جنيها للكليو جرام أو ما يمثل نحو ٨,٣٣ ٪ من السعر النهائى للمستهلك الذى يبلغ نحو ٤,٢٠ جنيها للكيلو جرام من الدواجن المذبوحة ، وذلك على الرغم من تعدد الوظائف والخدمات التسويقية التى تجرى على الدواجن المذبوحة بشركات القطاع العام ، وزيادة الأعباء المالية الممثلة فى الإدارة والعمالة التى تتحملها تلك الشركات .

ويتضح من هذا التحليل أن الهامش التسويقى للدواجن المتداولة عن طريق القطاع الخاص يعد مرتفعا نسبيا عن نظيره فى القطاع العام ، رغم تواضع حجم ونوعية الخدمات والوظائف التسويقية المؤداه فى هذا المجال ، وهو ما قد يعزى أساسا إلى تعدد الوسطاء المتعاملين فى تجارة الدواجن بالقطاع الخاص ، مما يقتضى ضرورة الحد من تعدد هؤلاء الوسطاء وإعطاء القرية دورا أكبر نسبيا فى هذا المجال ، وهو الأمر الذى سوف يؤدى إلى تحقيق التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة ، ومن ثم تحقيق الاستقرار فى أسعار الدواجن ، وتحقيق عائد مجز للمنتجين فى هذه الصناعة .

الوضع الراهن لصناعة الدواجن :

تواجه هذه الصناعة فى الوقت الحاضر عددا من الصعوبات من أهمها الارتفاع الكبير

والمستمر فى أسعار الأذرة الصفراء المستوردة ، ونقص المعروض منها فى السوق العالمى ، وما ينجم عن ذلك من ارتفاع مستمر فى أسعار أعلاف الدواجن ، فضلا عن الصعوبات التى تواجهها الحكومة حاليا فيما يتعلق بتدبير الاعتمادات المالية المطلوبة لاستيراد الاذرة الصفراء وقيام الدول المنتجة لها بوضع العراقيل التى تهدف إلى وقف تصديرها إلى مصر ، فى ذات الوقت الذى تقوم فيه هذه الدول بمنح تسهيلات ائتمانية كبيرة لتصدير إنتاجها من الدواجن المذبوحة بأسعار تقل عن تكلفتها الحقيقية فى هذه الدول ، وتمثل نحو ٥٠ ٪ من أسعار الدواجن المحلية بهدف هدم صناعة الدواجن فى البلاد لتعود مصر ثانية إلى الاعتماد على هذه الدول فى توفير احتياجاتها المحلية من الدواجن ، وهو الأمر الذى أدى إلى قيام وزارة التموين بتغيير استراتيجيتها المتعلقة باستيراد الأذرة الصفراء إلى استيراد الدواجن المذبوحة بهدف سد النقص المتوقع من الدواجن فى السوق المحلية وتوفيرها للمستهلك بأسعار مناسبة ، وعلى الجانب الآخر أدى التذبذب الكبير وعدم الاستقرار فى أسعار الدواجن بالسوق المحلية إلى تعرض المنتجين لخسائر جسيمة نتيجة لاضطرارهم إلى طرح إنتاجهم من الدواجن للبيع دفعة واحدة عند وصول تلك الدواجن إلى العمر الاقتصادى للتسمين خوفا من زيادة الخسائر التى يمكن أن تلحق بهذه المزارع فى حالة استمرار تلك الدواجن إلى ما بعد ذلك العمر ، ونتيجة لذلك يضطر معظم المنتجين إلى بيع إنتاجهم إلى الوسطاء من تجار الجملة والتجزئة بأسعار قد تقل عن التكلفة الحقيقية لإنتاج تلك الدواجن ، ومن ثمَّ يعجز هؤلاء عن الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة عليهم لبنوك التنمية والائتمان الزراعى ، وهو الأمر الذى اضطر معه الكثير من هذه المزارع إلى التوقف عن الانتاج فى الأونة الأخيرة ، ولجوء بنوك التنمية إلى توقيع الحجز على بعض تلك المزارع ، ومن ثمَّ أصبح جانب من موارد البنك فى حكم الديون المعدومة ، بينما تمت إعادة جدولة الديون المستحقة على البعض الآخر من تلك المزارع والذى يقدر بنحو ٦ آلاف مزرعة ، وكان هذا نتيجة لسياسة التوسع فى منح القروض لتلك المشروعات خلال فترة الثمانينات ، والقصور الحادث فى دراسات الجدوى الاقتصادية المرتبطة بهذه المشروعات والذى تمثل فى عدد من العوامل من أهمها :

(١) أن تلك الدراسات لم تأخذ فى الحسبان الاتجاهات المعلنة والواضحة فى سياسة الدولة والخاصة بالغاء الدعم ، ومن ثمَّ افترضت هذه الدراسات ان الدولة سوف تستمر فى دعم مستلزمات الإنتاج الخاصة بتلك المشروعات ومن أهمها الأذرة الصفراء المستوردة .

(٢) تقديرات تلك الدراسات عن حجم السوق المحلى بالنسبة للدواجن لم تكن على

درجة كافية من الدقة لأنها لم تأخذ فى الحسبان الانخفاض المتوقع فى القوة الشرائية للمستهلك ذى الدخل المحدود الذى يمثل السواء الاعظم من المستهلكين نتيجة لارتفاع معدلات التضخم السائدة فى مصر .

(٣) تحليل الحساسية الذى تضمنته تلك الدراسات والذى يفترض زيادة تكاليف الإنتاج بنسبة معينة وانخفاض السعر أو الإيرادات بنسبة معينة لا يعد مناسبا لمثل هذه المشروعات ، التى تعتمد بصفة رئيسية على مستلزمات إنتاج مستوردة .

(٤) ان تلك الدراسات قد أهملت الاحتمالات الخاصة بتوقف تلك المشروعات عن العمل بسبب عدم قدرة الدولة على تدبير الموارد المطلوبة من العملات الحرة لاستيراد الأذرة الصفراء ، والإجراءات البديلة التى يمكن استخدامها فى هذا المجال .

ورغم تلك التغيرات وتوقف العديد من مزارع تسمين الدواجن عن العمل ، لم يتأثر المعروض من الدواجن فى السوق المصرى ، لأن القرية ظلت تزود المدن بمختلف أنواع الدواجن من الدجاج البلدى ، والرومى ، والبط ، والأوز ، والحمام ، والأرانب ، فضلا عن توفر البدائل المختلفة من اللحوم الطبيعية والمصنعة التى ينتجها القطاعان العام والخاص ، ومن ثمَّ لم يشعر المستهلك بوجود أزمة حقيقية فى الدواجن ، مما يقتضى ضرورة اعطاء القرية دورا أكبر نسبيا فى مجال انتاج الدواجن فى المرحلة المقبلة .

الاستراتيجية المقترحة لإنتاج الدواجن فى فترة التسعينات :

نتيجة للتغيرات العالمية الحادثة حاليا فى إنتاج الحبوب والمتمثلة فى انخفاض المخزون العالمى من محاصيل الحبوب نتيجة لموجات الجفاف والظروف الجوية المعاكسة التى تتعرض لها بعض الدول الرئيسية المصدرة للحبوب ، فى مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية واستراليا وكندا ، وبعض الدول الرئيسية المستوردة للحبوب وفى مقدمتها الصين ، والانعكاسات الخطيرة لتلك المتغيرات على حجم التجارة العالمية لمحاصيل الحبوب ، ومن ثمَّ على أسعارها العالمية خلال فترة التسعينات ، توجه الحكومة حاليا اهتماما كبيرا نحو زيادة إنتاج تلك المحاصيل للحد من تلك الواردات لتكون فى أضيق الحدود الممكنة نتيجة للظروف التى يمر بها الاقتصاد القومى حاليا ، وما قد يترتب على ذلك من الاضطرار إلى اللجوء إلى السوق العالمى لاستيفاء تلك الاحتياجات بشروط غير ميسرة ، ومن هذا المنطلق يجب أن تعكس استراتيجية انتاج الدواجن فى المرحلة القادمة طبيعة تلك المتغيرات ، وهو ما يعنى أن صناعة الدواجن فى المرحلة القادمة يجب أن تعتمد بصفة رئيسية على الإنتاج

المحلى المتوقع من حبوب الأعلاف ، وهو الأمر الذى يقتضى ضرورة عدم تجاوز الطاقة التشغيلية لمزارع تسمين الدواجن عن نحو ٥٠٪ من حجم الطلب الفعلى فى السوق لإتاحة المجال للقرية للقيام بدورها الطبيعى فى هذا المجال من جهة ، وللمحافظة على استقرار اسعار الدواجن فى السوق المحلى من جهة أخرى ، الأمر الذى سوف يؤدى إلى نقص المعروض من تلك الدواجن فى السوق المحلى ، ومن ثمَّ يمكن أن يحدث التوازن بين ذلك المعروض والطلب الفعلى السائد فى السوق المحلى وتتحسن أسعار الدواجن ، وهو الأمر الذى سوف يؤدى فى النهاية إلى زيادة صافى الايرادات المحققة لتلك المزارع وزيادة قدرتها على سداد القروض المستحقة عليها لبنوك التنمية والائتمان الزراعى ، باعتبار أن هذه الزيادة التى حدثت فى أعداد تلك المزارع وزيادة طاقتها التشغيلية ، التى أدت إلى ارتفاع نسبة المذبوحات من بدارى اللحوم فى تلك المزارع إلى نحو ٧٥٪ من اجمالى حجم تلك المذبوحات ، هو أحد الاسباب الرئيسية للتعثر الحادث حاليا فى صناعة الدواجن ، حيث تضطر تلك المزارع إلى تسويق انتاجها دفعة واحدة عندما تصل أعمار الكتاكيت المرباه بها إلى العمر الاقتصادى للتسمين ، الأمر الذى أدى إلى زيادة حجم المعروض من تلك الدواجن فى السوق المحلى ، فى الوقت الذى انكمش فيه حجم الطلب الحقيقى عليها نتيجة لنقص القوة الشرائية للمستهلك ذى الدخل المحدود الذى يمثل السواد الأعظم من المستهلكين ، وهو الأمر الذى أدى إلى انخفاض أسعار الدواجن ، وبالتالى انخفاض حجم الإيرادت المحققة فى تلك المزارع بالمقارنة بحجم الالتزامات المالية المترتبة على تشغيلها ، ويؤكد ذلك أن أسعار الدواجن الحية التى تنتجها تلك المزارع بعد أن ارتفعت فى شهر نوفمبر عام ١٩٨٩ إلى نحو ٤,٠٠ ، ٣,٦٠٠ جنيه للكيلو جرام فى سوقى باب اللوق والناصرية ، على الترتيب قد اتجهت إلى الانخفاض مرة ثانية إلى نحو ٣,٥٠ ، ٢,٨٠ جنيها للكيلو جرام فى السوقين المشار اليهما على الترتيب خلال شهر يناير عام ١٩٩٠ ، رغم قرار وزارة التموين بالغاء التعاقدات التى كان من المزمع اجرائها لاستيراد نحو خمسة آلاف طن من الدواجن المذبوحة خلال شهرى يناير وفبراير عام ١٩٩٠ ، ومن ثمَّ فإن ما ينادى به البعض من ضرورة قيام الحكومة بتوفير نحو ٣ مليون طن من الاذرة الصفراء المستوردة لتشغيل مصانع الأعلاف ومزارع الدواجن بكامل طاقتها ، لا يعد أمرا مقبولا فى ظل الصعوبات الحالية التى تواجه صناعة الدواجن فى مصر .

دور بنوك التنمية والائتمان الزراعى فى النهوض بصناعة الدواجن فى فترة التسعينيات :

تواجه صناعة الدواجن فى مصر قضيتين رئيسيتين ، الأولى تتعلق بالصعوبات التى

هذه الصناعة فى هذه المرحلة وسبل مواجهتها ، أما الثانية فتدور حول مشكلة المديونية الخاصة بمزارع الدواجن المتعثرة والحلول المطروحة فى هذا المجال .

وفيما يتعلق بالقضية الاولى والتى تدور حول مستقبل صناعة الدواجن فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية التى تواجه الاقتصاد المصرى فى المرحلة الراهنة ، والتى قد يتعذر معها على الحكومة تدبير الموارد المالية المطلوبة لاستيراد الاذرة الصفراء اللازمة لمزارع الدواجن ، سوف يكون من الضرورى أن تتجه صناعة الدواجن فى المرحلة القادمة إلى الاعتماد على الانتاج المحلى من الحبوب فى توفير الاحتياجات الخاصة بتلك المشروعات ، وهو الأمر الذى يقتضى ضرورة خفض الطاقة التشغيلية لمزارع الدواجن إلى نحو ٥٠٪ من طاقتها التشغيلية الحالية ، وهو ما قد يؤدى بدوره الى نقص المعروض من تلك الدواجن ، وتحقيق التوازن بين ذلك المعروض والطلب الفعلى السائد فى السوق ، ومن ثمَّ يمكن أن تتحسن أسعار الدواجن فى السوق المحلية ، وتزداد قدرة تلك المزارع على سداد المديونيات المستحقة عليها . وفى ضوء ذلك يجب أن تتجه سياسة بنوك التنمية والائتمان الزراعى فى المرحلة القادمة إلى التوقف عن منح أى قروض لإنشاء مزارع جديدة للدواجن سواء كان ذلك فى الأراضى القديمة أو الجديدة ، وأن تتجه إلى منح تلك القروض لصغار المنتجين الزراعيين لاتاحة المجال للقرية للقيام بدورها الطبيعى فى هذا المجال فى ضوء الاعتبارات الآتية :

(١) أن الانواع الأجنبية من دجاج اللحم المستخدمه حاليا فى عنابر التسمين لا تصلح للمزارع الصغير نظرا لاحتياجها إلى رعاية وتغذية خاصة قد لا تتوافر لدى هؤلاء الزراع بالمقارنة بالأنواع المحلية المحسنة كالبلدى والفيومى والجميزة والمنتزه والفضى والذهبى والمندرة والمعمورة والسلام .

(٢) يمكن اطالة فترة التسمين لدى هؤلاء الزراع فى القرية إلى نحو ثلاثة شهور للوصول بتلك السلالات الى متوسط وزن يتراوح ما بين ٠,٧٥ - ١ كيلو كرام للرأس الواحدة دون أى زيادة تذكر فى تكاليف التغذية بسبب امكانية الاعتماد على المخلفات الزراعية الموجودة فى القرية فى تغذية تلك الدواجن ، ومن ثمَّ يمكن إنتاجها باسعار مناسبة لكل من المنتج والمستهلك على حد سواء .

(٣) ان صغار الزراع سوف يكونون أكثر قدره على تسويق انتاجهم من الدواجن بسبب صغر حجم ذلك الانتاج ، فضلا عن قدرتهم على تحمل المخاطر الناجمة عن تقلبات الاسعار فى السوق .

(٤) يمكن لهؤلاء الزراع الاستعانة بالوحدات البيطرية ومراكز رعاية وتحسين الدواجن الموجودة فى القرى فى توفير الخدمات البيطرية المطلوبة لتلك الدواجن بالمجان أو بتكاليف رمزية .

(٥) إن هذا الاتجاه سوف يؤدى إلى تقليل مخاطر الائتمان بالنسبة لمشروعات الدواجن .

أما بالنسبة لقضية المديونية لمزارع الدواجن المتعثرة ، فانه يجب أن تتجه سياسة بنوك التنمية فى المرحلة القادمة إلى الاستمرار فى اعادة جدولة ديون تلك المزارع ، وعدم اللجوء بأى حال من الاحوال الى توقيع الحجز على تلك المزارع أو بيع أصولها لسداد ديونها ، باعتبار أن الأصول الخاصة بتلك المزارع لن تفى بأى حال من الأحوال لسداد تلك المديونيات ، والنتيجة الحتمية لهذا الإجراء هو أن جانبا كبيرا من تلك المديونيات سوف يتحول إلى خسائر ويصبح فى حكم الديون المعدومة ، فضلا عن ذلك سوف يؤدى هذا الإجراء إلى هدم صناعة الدواجن فى مصر ، وهو أمر فى غاية الخطورة ، خاصة بعد الجهد والعناء الذى بذلته الدولة فى سبيل نجاح هذه الصناعة ، وتحقيق الاكتفاء الذاتى من اللحوم ، ذلك أنه على فرض أن السياسة الحالية التى تنتهجها بنوك التنمية قد تعد مناسبة فى ظل وجود استراتيجية واضحة لإنتاج الدواجن فى مصر فإن هذه السياسة قد تعد غير مناسبة فى المرحلة المقبلة ، خاصة عندما تعتمد هذه الصناعة بالكامل على الانتاج المحلى من الحبوب ، باعتبار ان تلك السياسة تخدم فى المقام الأول الدول الكبرى التى تقوم بها تلك الصناعة والتى تهدف الى هدم صناعة الدواجن فى مصر وسائر الدول النامية الأخرى ، وهو ما يؤكده الارتفاع الكبير الذى حدث مؤخرا فى أسعار الأذرة الصفراء المستوردة والشروط غير الميسرةالتى تضعها الدول المصدرة على تلك الصادرات ، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه بمنح تسهيلات ائتمانية كبيرة لتصدير إنتاجها من الدواجن المذبوحة باسعار تقل عن تكلفة إنتاجها الحقيقية فى هذه الدول ، وتصل إلى نحو نصف تكلفة الإنتاج الحالية فى مصر ، حيث بلغت تلك الأسعار نحو ٢,٥ جنيه للكيلو جرام من الدواجن المذبوحة ، وهو الأمر الذى أدى إلى اتجاه وزارة التموين مؤخرا إلى استيراد تلك الدواجن من فرنسا وغيرها من الدول لتغطية احتياجات السوق المحلية من تلك الدواجن ، وبصفة خاصة بعد توقف معظم مزارع الدواجن عن الإنتاج . والحقيقة المؤكدة هنا أن أسعار تلك الدواجن منخفضة بطريقة مفتعلة بهدف تصريف المخزون الراكد المتوفر لدى تلك الدول من الدواجن المجمدة والمحدد فترة صلاحيتها بنحو عام ، إلى جانب هدم صناعة الدواجن فى الدول النامية المستوردة لتبدأ

بعدها الدول الكبرى فى تصدير انتاجها من الدواجن بالأسعار التى تعكس تكلفة إنتاجها الحقيقية فى هذه الدول ، وهو أمر فى غاية الخطورة يجب أن يتم تداركه من الآن منعا لانهيار هذه الصناعة فى مصر .

وعلى ضوء ذلك يجب أن تلجأ بنوك التنمية فى المرحلة القادمة إلى حل مشكلة المديونية لمزارع الدواجن المتعثرة بأساليب غير تقليدية ، منها عدم تحديد فترة زمنية محددة لسداد تلك المديونيات ، لأن الهدف الرئيسى هو ضرورة استمرار تلك المزارع فى الانتاج ، على أن تلتزم تلك المزارع بسداد الفوائد السنوية مع جزء من المديونيات المستحقة عليها لبنوك التنمية والائتمان الزراعى ، على ألا تزيد تلك المتحصلات عن ٥٠٪ من صافى ايرادات تلك المزارع ، بينما تترك الـ ٥٠٪ الأخرى المتبقية من صافى تلك الايرادات لمواجهة الاعباء المعيشية الخاصة باصحاب تلك المزارع ، وباعتبار أن تلك المزارع سوف تعمل بنحو ٥٠٪ من طاقتها التشغيلية الحالية ، فإن ذلك سوف يساعد على تحقيق التوازن بين المعروض والطلب الفعلى على الدواجن ، ومن ثمَّ يمكن أن تتحسن أسعار الدواجن وتزداد قدرة تلك المزارع على سداد المديونيات .

• الملخـــــص •

تعتبر صناعة الدواجن من الدعائم الرئيسية التى يقوم عليها الإنتاج الحيوانى فى مصر ، غير أنه نتيجة للتوسع الكبير الذى شهدته هذه الصناعة فى فترتى السبعينات والثمانينات ، ظهر عدد من المشكلات والصعوبات التى لم تكن فى الحسبان بالنسبة للحكومة ولمنتجى الدواجن على حد سواء ، من أهمها الارتفاع الكبير فى تكاليف انتاج الدواجن ، وعدم استقرار أسعارها فى السوق المحلية كنتيجة طبيعية لزيادة أعداد هذه المزارع وزيادة طاقتها التشغيلية ، وهو الأمر الذى يهدد بانهيار هذه الصناعة .

ومن أهم النتائج التى خلصت اليها هذه الدراسة ، هو ضرورة أن تضطلع القرية بدور أكبر فى إنتاج الدواجن خلال فترة التسعينات ، وأن يتم خفض الطاقة التشغيلية لمزارع الدواجن إلى نحو ٥٠٪ من طاقتها التشغيلية الحالية لخفض المعروض من تلك الدواجن ، ومن ثمَّ يمكن ان يتحقق التوازن مع الطلب الفعلى السائد فى السوق ، وهو الأمر الذى سوف يؤدى فى النهاية الى تحسن أسعار الدواجن ، وزيادة قدرة مزارع الدواجن على سداد

المديونيات المستحقة عليها لبنوك التنمية والائتمان الزراعى .

أما بالنسبة لقضية المديونية الخاصة بمزارع الدواجن المتعثرة ، فإنه يجب أن تتجه سياسة بنوك التنمية فى المرحلة القادمة إلى الاستمرار فى إعادة جدولة ديون تلك المزارع ، واستخدام أساليب غير تقليدية فى حل مشكلة المديونية ، ومنها عدم تحديد فترة زمنية معينة لسداد تلك المديونيات لأن الهدف الرئيسى هو ضرورة استمرار تلك المزارع فى الانتاج باعتبارها قضية قومية ، على أن تلتزم تلك المزارع بسداد المديونيات المستحقة عليها وبحيث لا تزيد تلك المتحصلات عن نحو ٥٠٪ من صافى ايرادات تلك المزارع .